وصفت مشعل بالساعي للسلطة.. وتحذيرات من حرب أهلية في فلسطين.. واقلام تطالب بتعزيز المواطنة بالعراق لتجنب الحرب الاهلية

الصحافة الأردنية ترى ان الحكومة صادقة في روايتها وحماس صادقة في «ردها» وتطالب بتجاوز «المؤامرة والفتنة»

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

إهتمت الصحف الأردنية على مدار الأسبوع الماضي بما اعلن عنه بخصوص محاولات حركة حماس تخزين السلاح في الأردن وفيما نشرت بعض المقالات التي تندد بحماس وتتوعدها كما تندد بالأخوان المسلمين الذين يحمونها ويدافعون عنها وسط المجتمع الأردني برزت مقالات وتعليقات موازية تدعو للتعقل ولفتح صفحة جديدة وتحذر من الإنزلاق نحو الإتهام التبادلي وتحاول فهم حقيقة ما يجري.

وبين ثنايا الصحف برزت مقالة لعضو البرلمان الإسلامي الدكتور عبد الله العكايلة الذي عبر عن دهشته لما سمعه من الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية حول ضبط اسلحة مخزنة وخلية ينتمي عناصرها الى حركة حماس كانت ترصد اهدافاً اردنية بهدف القيام بضربها وتدميرها قبل ان يضيف: ولقد اثلج صدري سماعي لرد حماس بنفيها القاطع لا بل استغرابها ومفاجأتها ان ينسب اليها مثل هذا العمل.

بوابة فلسطين

وانني كنائب اردني امثل هذا الشعب احس بخطورة ما حدث واقدر جسامته وتداعياته على شعبنا الأردني الفلسطيني الواحد شرقي النهر وغربيه وفي هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الصراع مع العدو الصهيوني.

وحدد العكايلة رؤيته للحدث وسبيل الخروج منه فيما يلي:

ـ ان صراع حماس هو مع الكيان الصهيوني الغاصب وليس مع غيره وعلى ساحة الارض المحتلة وليس خارجها اي ان اي يهودي خارج الارض المحتلة ليس هدفاً لحماس.

ـ تلتقي حماس على الاقل بثابت من ثوابتها مع الثوابت الاردنية وهو اعتبار الخيار الاردني كوطن بديل خيانة عظمى لله ولرسوله وللشعب الفلسطيني.

ـ تقوم سياسة حماس على احسان العلاقة مع الانظمة العربية وفي مقدمتها الاردن لخصوصية العلاقة والموقع، وكسب ود الشارع العربي والاسلامي ومن خلفهما المحيط الاقليمي والدولي للاستعانة بكل ذلك على استرداد حقوق الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة.

ـ تحتاج حماس بعد ان اصبحت حكومة الشعب الفلسطيني الى من يساندها ويدعمها ويقوض شراسة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وعليها من قبل الولايات المتحدة واسرائيل ومن يسير في ركابهما من المجموعة الاوروبية.

ـ يشكل الاردن البوابة الشرقية والنافذة الرئيسية لفلسطين وللشعب الفلسطيني، وفي هذه المرحلة تعتبر هذه النافذة الرئة الرئيسية للشعب الفلسطيني وحكومته التي يعمل المعسكر الصهيوني الغربي بقيادة امريكا واسرائيل ومن لحق بهما من المجموعة الاوروبية على عزلها وخنقها وانتزاع استسلامها فكيف تعمد حماس الى تعطيل الرئة الرئيسية التي يتنفس الشعب الفلسطيني من خلالها وهي تقود مسيرة هذا الشعب في مثل هذه المرحلة.

ـ حماس لم تعد تمثل نفسها بل تمثل الشارع الفلسطيني الذي قدمها لقيادة مسيرته في هذه المرحلة من الصراع مع العدو، واي خطأ ترتكبه في هذه المرحلة لا ينعكس عليها فحسب بل على الشعب الفلسطيني الذي تقوده وتحكمه.

وقال العكايلة: شكلت تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية صدمة مذهلة لكل اردني وفلسطيني وعربي ومسلم فان صحت الرواية الاردنية وثبتت كحقيقة دامغة فان حماس تكون قد اقدمت على الانتحار في الشارع الاردني والفلسطيني والعربي والمسلم وان ثبت عكس ذلك فقد وجه للاردن ضربة قاصمة تفقده مصداقيته وعلى يد حكومته ومن ساهم في هذه الرواية اذ ان الامر خطير حيث يزرع فتنة عمياء بين ابناء الشعب الواحد شرقي النهر وغربيه ويضعف شوكته في تصديه للمشروع الصهيوني وجرائمه اليومية على ارض فلسطين.

وخلص الكاتب للقول: يبقى احتمال ثالث وهو الذي آمل وارجو ان يكون هو عين الحقيقة وهو انني افترض ان الطرفين صادقان. الحكومة الاردنية صادقة في روايتها. وحماس صادقة في ردها.

اي ان هناك اسلحة مخزنة وهنالك عناصر كانت ترصد اهدافاً اردنية وكانت بصدد القيام بعمليات تخريبية على الارض الاردنية. ولكن هذه الاسلحة وتلك العناصر لا علاقة لحماس بها لا من قريب ولا من بعيد كما جاء في رد حماس وان هذه المجموعة قد اعدت وجهزت وكلفت من الموساد او من جهات معادية لحماس راعها نجاح حماس ووصولها الى قمة الهرم السياسي في حكم الشعب الفلسطيني وتريد ان تسد اهم نافذة لها وللشعب الفلسطيني والممثلة في الاردن لاحكام دائرة الحصار على الشعب الفلسطيني وحكومته لوأد التجربة في مهدها ودفع الشعب الفلسطيني وحكومته للانهيار والاستسلام.

عندها ـ يقول العكايلة ـ يتوجب على الطرفين ان يلتقيا ويعلنا بكل صدق وشفافية حقيقة المؤامرة على حماس وعلى الاردن معاً بعد ان يجري التحقيق الدقيق من قبل اجهزة الحكومة الاردنية واجهزة حماس لتجلية الصورة واظهار الحقيقة، ولا ينفع في هذه الازمة التمترس وراء البيانات الاولية ولا الانتصار للرأي والدفاع عن الخطأ، فاعلان الحقيقة بكل جلاء ورجولة شرف ما بعده شرف للطرفين علاوة على انه مطلب شرعي للشعب الاردني، كما هو للشعب الفلسطيني على حد سواء وعلى الحكومة الاردنية وعلى حماس ان تتعامل عندئذ مع الجهة المدبرة لتلك المؤامرة بما تستحق.

طفرة الخليج النفطية

وفي موضوع اخر تحدث الإسلامي حلمي الأسمر وفي صحيفة «الدستور» عن الطفرة النفطية وقال:

ارتفعت عائدات دول مجلس التعاون الخليجي النفطية لشهر شباط 2006 إلى 15 23، مليار دولار، بزيادة 3 مليارات دولار عن كانون الأول (ديسمبر) 2005. وحسب التقرير النفطي الشهري الذي يصدره مركز الخليج للأبحاث في دبي حققت السعودية 12,66، مليار دولار، تليها الإمارات 3,89، مليارات، الكويت 3,8، مليارات، قطر 1,41، مليار، عمان 1,27، مليار والبحرين 120 مليون دولار.

ووفق التقديرات فستزيد عائدات النفط العالمية هذا العام على تريليون دولار. وستحصل بلدان أوبك على 522 مليار دولار، منها 300 مليار دولار نصيب دول الخليج العربية. وستحقق بلدان خليجية فوائض كبيرة في ميزانياتها.

وهذه الحسابات ـ يضيف الأسمر ـ كلها مبنية على اعتبار أن سعر النفط حول الستين دولارا، مع العلم أنه قفز إلى مستويات قياسية هذه الأيام، وبعض الخبراء يقولون ان سعر البرميل سيصل إلى مائة دولار! اللهم لا حسد، بل نقول: اللهم زد وبارك، ولكن هنا مسألة: ماذا يفعل بلد فقير كالأردن إذا استمر سعر النفط بالقفز؟ بل ماذا سيفعل أهله وغيرهم من البلاد العربية والاسلامية الفقيرة أو المعدمة، إن استمر السعر حول معدلاته الحالية؟

علماء الشرع يقولون ان النفط هو من الركاز الواجب الزكاة فيه، حيث تجب الزكاة في النفط أو في عائداته إذا كان مملوكًا ملكية خاصة، سواء أكان ملكاً لأفراد أم لشركات، وهي هنا الخمس أي عشرون بالمائة، ورغم أن أحدا من العلماء المعاصرين لم يقل بوجوب الزكاة في النفط الذي يكون مملوكًا للدولة إلا أن بعض الباحثين الاقتصاديين المعنيين بالاقتصاد الإسلامي ذهبوا إلى القول بوجوب الزكاة حتى في النفط المملوك للدولة.

وختم الكاتب يقول: ونقول اخيرا: إن لم يكن هذا «العدل» ممكنا، أليس من الواجب أن تحظى بلاد القحط بسعر تفضيلي ـ على الأقل ـ من بلاد النفط؟!

وفي نفس الصحيفة تحدث باسم سكجها عن حركة حماس نفسها وفوزها وقال: بعد نحو ثلاثة أشهر على ظهور نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ونحو شهر على تكليف الحكومة الفلسطينية الجديدة، لا تريد القوى التقليدية الاعتراف بالواقع الجديد، وبأنّ حماس هي التي حصلت على تفويض الشعب بالقيادة في الفترة المقبلة.

ومنذ اليوم الأول بدا هؤلاء وكأنّ صاعقة أصابت رؤوسهم فأفقدتهم عقولهم، وعلى الرغم من أنّ غالبية من يظهرون على الفضائيات قد خسروا مقاعدهم النيابية، وليس هناك من شرعية تمثيلية تؤهلهم للحديث من موقع المسؤولية، فإنّهم يملأون الدنيا ويشغلون الناس وكلّ ذلك من مواقع وهمية تتخفّى بطاقية الرئاسة المنتخبة.

وتشنّ واشنطن حملة منظمّة ضد حماس تهدف لافشالها، ولا توفرّ فُرصة إلا وتنتهزها بما فيها الضغط على العواصم العربية لاحراج حركة المقاومة الاسلامية، وفشّة الخلق التي عبرّ من خلالها خالد مشعل عن هذا الوضع، ليست أكثر من كلام حقّ قيل بكثير من الحدّة المبررة.

وعلى الجانب الآخر ـ يضيف سكجها ـ ، فالشارع العربي يحمل موقفاً مغايراً، وتقول الجامعة العربية إنّ باب التبرعات يشهد عبوراً كثيفاً، وتمتلئ النشاطات المعبّرة عن التضامن مع حماس بالناس الغاضبة، وتستنكر المواقف الرسمية، ويبدو أنّ صورة الضحية التي تكرّست عن حماس ستزيدها شعبية، الأمر الذي يمثّل عكس ما تريده كلّ تلك الحملات الفلسطينية والعربية والدولية.

ولا تعرف الأنظمة العربية أنّ ما يجري يزيد من شعبية الاسلام السياسي، وما جرى لحماس في الأردن ضاعف حضور الاخوان المسلمين، وفي اللقاء الحاشد في ذكرى مولد المصطفى، كان الآلاف يستمعون إلى سالم الفلاحات، ويرددون من وراءه شعارات حماسية، وهكذا في دول عربية أخرى، وحتى لو أفشلت حماس في سياق حركتها الحكومية، فهي حاضرة دوماً شعبياً.

العراق

وفي صحيفة «الغد» إعتبر الكاتب محمد ابو رمان ان الشعب العراقي قفزخطوة إلى الأمام، وحقق اختراقا لحالة الاستقطاب والجمود التي أصابت العملية السياسية طيلة الشهور السابقة وقد آن الأوان ليدرك العراقيون أنّ اللعبة «صفرية»؛ فإما أن يكسب العراقيون جميعا أو لا قدر الله يخسرون جميعا، فالحرب الأهلية والنزاعات الطائفية وتغليب صوت المتطرفين والمجانين من الجانبين سيؤدي إلى انهيار العراق وتدمير مستقبل الشعب العراقي ليس فقط على الصعيد السياسي بل على الصعيد الإنساني والثقافي والاجتماعي.

في المقابل لا بديل للعراقيين بأن يتجاوزوا منطق الثأر والشك وسوء الظن وأن يتحاوروا بأجندات واضحة معلنة بلا مشاريع خلفية، وأن يسعوا إلى بناء تقاليد سياسية تكرس حياة جديدة لكل العراقيين، تعوّض الإنسان العراقي عن الحياة البائسة خلال العقود السابقة من استبداد إلى احتلال.

ما جرى أمس وفقا لأبو رمان يثبت تماما أن العراقيين لم يفشلوا بالامتحان، وأنهم ما يزالون يتخلصون من التركة التي خلفت مشكلات كبيرة تحتاج إلى وقت أطول. ويثبت كذلك أن الطريقة الناجعة في حل المشكلات والخلافات الداخلية هي الطريقة «العراقية» لا غير، فلا حوار أهم وأجدى من الحوار الوطني الذي يضع العراقيين وجها لوجه أمام مشكلاتهم وقضاياهم وأزماتهم، ويسمع الجميع هواجس الآخرين وطموحاتهم وما هو مطلوب من القوى العراقية اليوم الانتقال من الاتفاق على قواعد اللعبة السياسية إلى الاتفاق على هوية العراق وملامح المستقبل، من خلال عقد اجتماعي ـ مدني جديد توضع فيه كل المشكلات والقضايا الحيوية على الطاولة ويتناقش الجميع بها وتغليب منطق الجوامع والحوار على الصراع والاحتراب.

وقال الكاتب: الأولوية الكبرى اليوم هي لتكريس قضية «المواطنة» والمفاهيم المدنية في بناء مؤسسات الدولة وتعريف العقيدة العسكرية للأمن والجيش مع مراجعة دور الدين في الحياة الاجتماعية، وعقد اجتماع لعلماء الدين والفقهاء من الشيعة والسنة لوضع الملامح العامة لدستور الوحدة الدينية والثقافية بين العراقيين.

وفي صحيفة الغد ايضا نشر الكاتب جميل النمري إنطباعاته عن حوار دار خلال مؤتمر الوسطية المعقود في عمان حيث قال: والجلسة الثانية على وشك الانتهاء شهدنا سجالا مثيرا دام اقل من دقيقة بين المتحدثين الرئيسين على منصّة الحوار الذي اداره علي عثمان طه النائب الثاني لرئيس جمهورية السودان وهو كان النائب الأول وسجّل سابقة سودانية أخرى حين تنازل بطيب خاطر عن موقعه لجون قرنق في اطار اتفاق السلام التاريخي مع الجنوب.

كان استاذ الشريعة المعروف الدكتور أحمد الكبيسي قد قال ان الدولة العلمانية وفق تعريفه هي الدولة القائمة على مفهوم المواطنة ولا تعارض في ذلك مع الإسلام، وأن ما ظهر من نماذج أطلق عليها دولة اسلامية كانت اماً دولة مذهبية أو دولة طائفية أو دولة حزبية، بالمقابل قال د. عصام البشير، وزير الأوقاف والارشاد السوداني السابق، انه يوافق على تعبير الدولة المدنية وليس العلمانية بوصفها دولة المواطنة؛ لأن العلمانية انطوت على مفهوم اقصائي، وتساجل الجانبان، وهم على وشك القيام، عن تركيا ما ضيّع علينا فرصة ثمينة لحوار في العمق حول مفاهيم «الدولة الدينية» و«الدولة العلمانية» و«الدولة المدنية». وكان الكبيسي قد أدلى برأي حاد بشأن العمائم قائلا لو كنت رئيس دولة لمنعتها جميعا، وفي ايام الرسول كان الأعرابي يدخل ويسأل أيكم محمد؟! فلم يكن هناك ملابس أو رموز تميّز الناس، والآن أصبحت العمائم عناوين فرقة للشيع والطوائف.

الأمن يعتدي بعنف على المتضامنين مع القضاة.. والجمعية العمومية لناديهم ترفض التنازل عن الاصلاح السياسي.. ومطالب بتعزيز وحدة الشعب المصري

حملات ضد رئيس الوزراء.. واتهامات لاسرائيل بتحريك العمليات الارهابية في سيناء.. ونقابة الصحافيين تحتج على اعتقال اعضائها

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بعيد العمال، وتأكيد رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف انه لا تفكير في رفع سعر رغيف العيش او انقاص وزنه، واستمرار التحقيقات في العمليات الارهابية التي وقعت في دهب بجنوب سيناء، وفي شمالها، وتحقيقات موسعة في الصحف عن عودة الحياة الطبيعية فيها، واجتماع الجمعية العمومية الطارئة لنادي القضاة بعد انتهاء اول جلسة للجنة الصلاحية التي يمثل امامها، المستشاران محمود مكي وهشام البسطويسي واعتداءات وحشية من الأمن على المتظاهرين الذين ساندوا القضاة وحبس خمسة عشر من اعضاء حركة كفاية خمسة عشر يوما والافراج عن مدير مكتب «الجزيرة» بالقاهرة زميلنا وصديقنا حسين عبد الغني بكفالة عشرة الاف جنيه واحتجاجات من نقابة الصحافيين ومنظمات عديدة على ما حدث، وقد ابرزت «الوفد»، و«الاحرار» و«المصري اليوم» هذه الاحداث بينما تجاهلتها تقريبا او نشرتها مقتضبة وعلى استحياء الصحف الحكومية. واجتماع لجنة الشباب للحزب الوطني برئاسة جمال مبارك الأمين العام المساعد للحزب وحضور رئيسها الدكتور محمد كمال والافراج عن عضو الهيئة العليا السابق لحزب الوفد وعضو مجلس الشعب احمد ناصر بكفالة عشرة الاف جنيه والى ما لدينا اليوم.

دهب والارهاب

ونبدأ بالعمليات الارهابية التي حدثت في دهب وغيرها وقال عنها زميلنا وصديقنا عبد القادر شهيب رئيس تحرير مجلة «المصور» «ومن الخطأ الآن وبعد توالي هذه التفجيرات في سيناء بهذا الشكل ان نعتبر الذي يقوم بها مجرد خلايا ارهابية عشوائية منفصلة لا تنتمي لتنظيم واحد وليس لها قيادة واحدة تخطط لها وتحركها، فكل عملية ارهابية من هذ العمليات تحتاج لوقت للتخطيط والاعداد لها قبل التنفيذ، ولا يمكن ان يسبق كل تفجير تشكيل خلايا او خلية خاصة تقوم به، وانما من يقوم بهذه التفجيرات هي خلايا عنقودية جاهزة ونائمة تحركهم قيادة محترفة مؤثرة بعد ان نجحت في استلاب عقولهم واقنعتهم بصحة ما ارتكبوه باعتباره يقربهم الى الله ويفتح ابواب الجنة المغلقة امامهم ليدخلوها راضين شاكرين.

ومن السذاجة ان نعتقد ان تفجيرات دهب حدثت انتقاما للتجاوزات الامنية التي تعرض لها بدو سيناء اثناء الملاحقات التي قامت بها اجهزة الامن لمن قاموا بتفجيرات شرم الشيخ ومن قبلها طابا، لأن تفجيرات دهب لم تستهدف رجال الامن وانما استهدفت مواقع ومنشآت سياحية، وكذلك من الخطأ ان نترك امر مواجهة هذا الارهاب الجديد الذي يطل برأسه علينا في قطعة عزيزة من ارضنا للأمن وحده، وانما يجب ان تكون المواجهة له شعبية.

لكن المواجهة الشعبية والشاملة للارهاب تقتضي ان نتوقف عن التناحر السياسي وان نتخلص من التوتر الحاد وان نتكاتف جميعا لهزيمته».

طبعا، طبعا، خاصة اذا كان مصدر الارهاب اسرائيل وهو ما أكده زميلنا بـ«المساء» شفيق خالد بقوله يوم الخميس: «والغريب ان اسرائيل اعلنت منذ مدة وعقب احداث طابا ان هناك عمليات اخرى ستتم في سيناء بل واطلقت تحذيراتها الى مواطنيها بعدم السفر الى سيناء رغم معرفتها بحب الاسرائيليين لهذه المنطقة! اي ان اسرائيل كانت تعلم ولا يمكن ان يأتيها هذا العلم الا من خلال عملاء أو بث بعض افراد مخابراتها وسط الزائرين لهذه المنطقة.

ويكفي ان نتذكر ما قاله مناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل الأسبق عندما وقع اتفاقية الكامب مع الرئيس الراحل انور السادات قال بعدها: لقد ضحك علي رئيس مصر اعطاني ورقة واعطيته ارض سيناء! واعتزل الرجل السياسة، تركها كلية وذهب الى قريته ليموت فيها ولا شك ان لبيغن ورثة كثيرين!»

ومنها لزميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحرير «الاخبار» الذي اكد بدوره على وجود دور اسرائيلي بقوله اول امس ايضا: «ولعل أول ما يستوقف النظر، ويلفت الانتباه، هو بدائية الفعل الاجرامي، وهذا واضح من خلال نوعية المتفجرات، والعبوات الناسفة المستخدمة في الحادثين، وخلوها من أي تعقيدات فنية او تقنية بما يوحي بالامكانيات المحدودة ماديا وتقنيا لدى المجرمين المنفذين.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل هذه هي الحقيقة فيما حدث، ام ان ذلك هو المقصود ان يظهر كذلك؟! واهمية هذا السؤال تتركز في ان الاجابة عنه يمكن ان تحدد مفتاح الجريمة، وشخصية الجناة، فلو كان ما ظهر هو الحقيقة، نكون امام مجموعة من المجرمين الارهابيين المبتدئين.. اما لو كان ما ظهر حتى الآن على السطح مخالفا للحقيقة الباطنة وراء الاحداث، وان هناك من المنظمين والمخططين من يريد لنا ان ننظر في هذا الاتجاه، وان نرى ما يريد لنا ان نراه، وان تظل افكارنا محصورة في الاطار الداخلي للاحداث، والا تمتد بصائرنا وعقولنا خارج حدود سيناء فهذا شيء آخر خاصة ان الاهداف المختارة سواء في «دهب» او «الجورة» لها اكثر من دلالة واكثر من معنى، اقتصادي وسياسي.

وفي كل الاحوال نحن امام حقد اعمى وكراهية واضحة لمصر وللمصريين، من هنا وجب الانتباه ووجب الحذر».

طبعا وجب الانتباه ووجب الحذر خاصة ان المؤامرات ضد بلادنا واضحة والاعداء معروفون لزميلنا بـ«الاخبار» انور محمد وهم حسب قوله في نفس العدد: «هناك قوى اجنبية شريرة تهدف الى محاولة اضعاف مصر وتهميش دورها المحوري والقيادي في المنطقة خاصة في قضية السلام واستتباب الامن بالشرق الاوسط بالتعاون مع خفافيش الظلام في الداخل من التنظيمات الارهابية التي لا دين لها ولا وطن بتمويلها وتدريبها عن طريق مخابراتها للقيام بأعمال اجرامية. والدليل على ان مصر مستهدفة منذ انتصارها في اكتوبر ان العمليات الارهابية الاجرامية تمت في اعيادها القومية بذكرى انتصارها فكانت اول عملية اجرامية جبانة في 6 تشرين الاول (كتوبر) 2004 في منتجع طابا وثانيها في 23 تموز (يوليو) 2005 بمنتجع شرم الشيخ وثالثها في ذكر الاحتفال بأعياد تحرير سيناء 24 نيسان (ابريل) الحالي في منتجع دهب».

معركة القضاة

والى معركة القضاة وزميلنا بـ«الجمهورية» محمود نافع الذي قام يوم الخميس بمحاولة للتوصل لحل للأزمة في بابه الاسبوعي ـ ويبقى الأمل ـ بقوله: «سألت المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي ما هي في تصوراتكما الحلول الملائمة لما يطلق عليه «أزمة القضاة»؟ قالا: اذا اردنا اقصر الحلول فان الأزمة لن تنتهي الا بتدخل رب الاسرة المصرية الرئيس مبارك شخصيا، بإعمال صلاحياته الدستورية للحفاظ على الفصل بين السلطات.

فنحن نثق في السيد الرئيس وفي صدق نواياه ومشاعره الطيبة دائما تجاه القضاء، فهو الذي يؤكد دائما على استقلاله واحترام احكامه والحرص على تنفيذها، من أجل هذا نقول ان تدخله سيحل المشكلة برمتها والمشكلة تحديدا تتمثل في ان السلطة التنفيذية قد تغولت برمتها، على السلطة القضائية، مستندة الى القانون الحالي الذي يجيز لوزير العدل وهو ممثل السلطة التنفيذية ان يتدخل في شؤون القضاء من خلال صلاحيات اعطاها له هذا القانون.

تصور هذا القانون يجيز له في اكثر من 60 موضعا واختصاصا، التدخل في شؤون القضاء وتلك مسألة غاية في الخطورة ومخالفة صريحة لنصوص الدستور.

قلت: ولكن المشكلة الآن بين القضاة والقضاة ولا دخل للدولة اوالحكومة بذلك.

قالا: المشكلة الحقيقية بين السلطتين القضائية والتنفيذية والرئيس مبارك هو وحده الذي يملك ان يلزم السلطة التنفيذية باحترام استقلال القضاء.

ودعونا نستمع الى وجهة النظر الاخرى: سألت المستشار محمد عيد امين مجلس القضاء الاعلى ما هو في تصورك المخرج المناسب لتلك الازمة؟

اجاب: بصراحة، الزميلان «كبرا المسألة وعقداها» فذهابهما الى المحكمة التأديبية لا يعني المعنى السيىء فقد احيلت الوقائع الى التحقيق، لا ليتم الحكم عليها ولكن لكي يبديا دفاعهما.. فاما انهما قد سبا زميلا ام لا.. فاذا ثبت السب، يمكن ان يقولا لم نكن نقصد وتنتهي المشكلة.. فالاعتذار له اشكال كثيرة لا يشترط ان تكون من بينها كلمة انا آسف.

واسأله: ما كان كان.. المهم الان كيف ننهي تلك الأزمة بما يليق ومكانة القضاة والقضاء؟

اجاب: ليس هناك حل سوى ان يغلق القضاة عليهم نوافذ البيت ويحلوا مشاكلهم بالحوار.

المستشار عبد الكريم حسن رئيس الاستئناف بمحكمة الاستئناف يتفق تماما مع هذا الرأي.

قلت للمستشارين البسطويسي ومكي: ما رأيكما في هذا الحل؟

فأجابا: يا ريت.. اننا نتوجه بالدعوة لرئيس «مجلس القضاء العالي ومعه اعضاء المجلس والشيوخ او الى بيت القضاة لمناقشة همومنا».

وهكذا تكون الحلول والتهدئة والا، فلا، اما التحريض ضد القضاة فهو عمل لا يجوز وقام به في نفس العدد زميلنا حسن الرشيدي بقوله عن المستشار محمود حمزة الذي تم ركله وضربه حتى شارف على الموت: «ان هذا القاضي الذي يرتدي عباءة العدالة قد اساء لنفسه لا الى الصفوة التي تحرص على تطبيق القانون وتحقيق الامن والامان لكل مواطن.

عيب ان يصدر هذا التصرف من رجل المفترض انه يمثل العدالة.

لماذا تحاول بعض الاصابع الخفية ان تجعل البلد دائما على صفيح ساخن؟!

ان هذه الاصابع سواء كانت في مواقع قيادية او عناصر مغيبة تحركها اشخاص بالريموت لتحقيق اهداف ومآرب خاصة.. لا ريب سوف تنكشف في يوم من الايام وتنال جزاء اعمالها».

لا.. لا، بل العيب كل العيب هو الاستعانة بسكسكة ضد القضاة والتي قال عنها في نفس اليوم ـ الخميس ـ زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع: «لم اكن جادا عندما كتبت منذ عدة ايام ان البعض في وزارة الداخلية قد يدفع رجال القضاء الى الخروج الى الشارع وحمل السلاح والسكاكين للدفاع عن انفسهم بهدف تشويه صورة رجال القضاء وعدم التفريق في المعاملة بينهم وبين الحرامية والبلطجية.

كنت اسخر من الطريقة التي يفكر بها البعض في جهاز الامن.. الذين يدفعون بالاحداث في معالجة ازمة نادي القضاة مع وزير العدل المستشار محمود ابو الليل الى هذا الطريق الذي كله مطبات وقاذورات، مع انهم يدافعون عن اشرف قضية وهي استقلال القضاء. لكن ما كنت اسخر منه حدث بالفعل.. فقد دفع البعض في وزارة الداخلية، بعضا من افرادها لتقديم بلاغات ضد رجال القضاء المعتصمين في ناديهم وعلى رأسهم رئيس النادي المستشار زكريا عبد العزيز واتهامهم بالاعتداء على افراد الامن واحداث اصابات لهم بهدف جرجرة القضاة الى النيابات للحقيق معهم.. واذا لم يستجيبوا، فقد يتطور الامر ويتم صدور قرار ضبط واحضار لهم.

وهل القضاة على رأسهم ريشة؟!

ما هذه المسخرة؟ وكيف يدفع البعض في الداخلية بمحراب العدالة الى هذه المهانة؟ واي عقول هذه التي تفكر في لعب العيال هذا وتترك امن واقتصاد البلد يتعرض لضربات موجعة في طابا وشرم الشيخ ودهب، لانها مشغولة بمعركة نادي القضاة في وسط البلد؟! ان تفكير البعض في وزارة الداخلية في تعامله مع ازمة نادي القضاة، جاء على طريقة المعلمة (سكسكة) وهي شخصية يقال انها حقيقية وكانت تعيش في الحواري القريبة من ميدان الجيزة.. وزارة الداخلية استعانت بسكسكة الداخلية.. لكن لا احد سيصدقها».

والى رئيسنا وقوله عن القضاة في خطابه بمناسبة عيد العمال «اقول لرجال قضاء مصر الشامخ، انكم سدنة العدالة وحماة القانون آمل ان تخلصوا في ما بينكم لكلمة سواء، تصون المصالح العليا للوطن، تعزز ما نحرص عليه من استقلال القضاء وتحفظ لرجاله رصانتهم وهيبتهم ومكانتهم الرفيعة في قلوبنا».

وجاء رد القضاة بنفس اليوم في البيان الصادر عن الاجتماع الطارىء للجمعية العمومية لنادي القضاة الذي عقد بعد انتهاء جلسة لجنة الصلاحية لنائب رئيس محكمة النقض المستشار هشام البسطويسي والمستشار محمود مكي، قال البيان: «قضاة مصر المجتمعون في هيئة جمعية عمومية طارئة في ناديهم يوم 2006/4/27 في ظل حوادث ارهابية هددت امن الوطن واستقراره، ومحنة تقديم شيخين من نواب رئيس محكمة النقض لاول مرة في تاريخ مصر للمحاكمة التأديبية باجراءات فاضحة تهز الثقة بكل الاحكام السابقة لانها صرحا بضرورة ان تتولى النيابة العامة تحقيق الاتهامات التي نشرتها بعض الصحف من ان النتائج التي اعلنها بعض رؤساء اللجان العامة تخالف الحقيقة الثابتة في محاضر فرز اللجان الفرعية حتى تنكشف الحقيقة، فاما ان يعاقب من نشر ان كان الخبر كاذبا، او يطهر القضاء ممن باع ضميره وخان الامانة وفي ظل محنة الاعتداء على الزميل محمود محمد عبد اللطيف حمزة رئيس المحكمة من قبل حراس الامن لانه قام بتصوير بطش بعض ضباط امن الدولة بالمواطنين وكذلك بالاعتداء عليه بالبيان المؤسف الصادر من النائب العام.

كما تدارسوا البيانات المتوالية الصادرة من مجلس القضاء الاعلى التي تنازعهم حقهم المنصوص عليه في الدستور في التعبير عن رأيهم في وسائل الاعلام واجبهم في الانشغال بهموم وطنهم والتعبير عن شكاواه وكذلك البيانات الصادرة عما يطلق على نفسه اسم مجلس رؤساء الاستئناف وتأييد مجلس الوزراء له، وحملة بعض الصحف القومية للنيل من مكانة القضاة وتشويه صورتهم امام مواطنيهم، كما استحضروا احتفال امتهم بقضائها واملها في رجاله وظمأها الى العدل والمعاملة اللائقة بكرامة الانسان والتخلص من الفساد ومحاسبة المفسدين وشوقها الى حياة ديمقراطية حقيقية تجري فيها انتخابات نزيهة ويتم تداول حقيقي للسلطة، قد تدارسوا كل ذلك وانتهت مداولاتهم الى ما يلي:

1 ـ توجيه التحية الى الزميل محمود محمد حمزة الذي شارك في اعتصام القضاة رغم انه سبق له اجراء اربع جراحات كبرى، والذي دفعه حرصه على كرامة ابناء وطنه الى تصوير من امتهونها فاعتدى عليه رجال الامن ثم اعتدى عليه وللاسف النائب العام نفسه، وتهيب الجمعية بالزملاء كافة ان يثبتوا في محاضر جلساتهم تقديرهم له وطلبهم عقاب كل من تعدى عليه وكذلك من تعدى على القضاة اثناء اشرافهم على الانتخابات ومطالبة النيابة العامة باعلان نتيجة تحقيقاتها في هذه الوقائع التي طال اهمالها.

2 ـ ادانة الاجراءات التي اتبعت في شأن محاكمة الزميلين هشام البسطويسي ومحمود مكي بندب مستشار بقرار من رئيس محكمة الاستئناف بدلا من الجمعية العامة للمحكمة وحرمانهما من حقهما في الحصول على نسخة من الاوراق، ثم كارثة تخلي السيد المستشار المحقق عن واجبه في التصرف في الاوراق باحالة الزميلين الى المحاكمة الجنائية او اصدار قرار بالأوجه وقيامه بعرض الاوراق على وزير العدل ليتولى هو التصرف في الدعوى وهي واقعة تعصف بالثقة العامة في كل الاحكام القضائية السابق صدورها من المحاكم، والتي ستصدر من بعد، والجمعية العامة لقضاة مصر توصي بان يقوم السيد وزير العدل بسحب قراره باقامة الدعوى التأديبية على الزميلين او التصريح فورا بترك الخصومة فيها او تكليف النائب العام ـ بما لوزير العدل عليه من سلطة اشراف ـ بطلب تأجيل الدعوى لاجل غير مسمى او عدم السير في الاجراءات حماية لسمعة مصر وسمعة قضائها.

3 ـ ان نادي قضاة مصر هو الممثل الشرعي الوحيد للقضاة والوعاء الجامع لرأيهم الحقيقي من خلال احترامه لحق كل قاض في ان يعبر عن رأيه المستقل، فبات النادي رمز توحدهم والحارس الامين على استقلالهم وبالتالي فلا يجوز ان يخضع لرقابة اي جهة غير الجمعية العامة له، والا كان ذلك عصفا باستقلال القضاء.

4 ـ ان تقدير القضاة لمجلس القضاء الاعلى وكرامة مناصب اعضائه من شيوخهم قد دفعهم لدعم اختصاصاته وتشكيله ولكن يبقى ان شأنه شأن نظيره العظيم في مجلس الدولة مجرد مجلس خاص بالشؤون الادارية لرجال القضاء مهمته مراقبة السلطة التنفيذية في ما يتعلق بتعيين وترقية وندب واعارة رجال القضاء فليس له ان يتجاوز ذلك الى ممارسة الوصاية على القضاة او ينتقص من حقهم في التعبير عن ارائهم لان ذلك يمس باستقلالهم المنصوص عليه في الدستور.

ان ما يطلق على نفسه اسم مجلس رؤساء الاستئناف كيان غير شرعي لا يجوز ان يبقى له وجود ولا مكان في رحاب القضاء حارس الشرعية.

واخيرا.. فان قضاة مصر وهم يمثلون احدى سلطات الدولة يدركون ان الامة هي مصدر السلطات جميعا، وان تحقيق الامن والاستقرار مصدره رخاء الامة وقبولها لحكامها، وان عزة الوطن هي في الاستجابة لرغبات المواطنين لا الاستعلاء عليهم وانه لا سبيل لتحقيق الامن والاستقرار في البلاد بمجرد قمع القوة وسطوة السلطة، بل لابد من المحافظة على امل الناس في العدل وحفظ كرامتهم وعزتهم واحياء املهم في الاصلاح واقامة حياة ديمقراطية حقيقية من خلال انتخابات نزيهة، وتداول حقيقي للسلطة والغاء كافة التشرعات الاستثنائية بما في ذلك انهاء حالة الطوارىء واطلاق حرية التعبير وحرية تكوين الاحزاب والنقابات والجماعات دون ادنى قيود لتستعيد مصر مكانتها بين الامم. وانتهت الجمعية الى القرارات الاتية:

1 ـ استمرار الاعتصام بأعداد رمزية لحين سحب وزير العدل لقراره باحالة المستشارين هشام البسطويسي ومحمود مكي نائبي رئيس محكمة النقض.

2 ـ الاعتصام عقب انتهاء الجمعية العامة لمدة ساعة.

3 ـ عقد لقاء مفتوح للسادة الزملاء اعضاء النادي في الساعة العاشرة صباح 11 مايو 2006 بمكتبة محكمة النقض. حفظ الله مصر وشعبها وقضاءها».

وهكذا تكون الامور قد وصلت الى طريق مسدود، اللهم الا اذا تراجع النظام، او عليه الوصول بالأزمة الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ مصر في ظروف غليان يتوقع الجميع انفجاره بين لحظة واخرى.

والى ما يكسر روحنا الوطنية ويوجع قلوبنا وشهادة الاستاذ ب